

شرح كتاب

كشف الشبهات

تصنيف الإمام المجدد

محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي

رحمه الله (١١١٥هـ - ١٢٠٦هـ)

شرح فضيلة الشيخ

أ.د: سليمان بن سليم الله الرحيلي

غفر الله له ولوالديه وللمشايخه وللمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلس (١٦)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَتَمَّانِ الْأَكْمَلَانِ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

﴿أَمَّا بَعْدُ﴾

فمعاشر الفضلاء؛ نجتمع في مسجد رسولنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد فجر يوم السبت، وقد أنعم الله علينا فأدينا صلاة الفجر في جماعة في مسجد رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصلاة في مسجد رسولنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، فصلاتنا الفجر هذه خيرٌ لنا، وأعظم ثواباً لنا مما لو صلينا ألف فجر في مسجدٍ آخر، إلا المسجد الحرام. فالحمد لله الَّذِي أنعم، ونسأله سُبْحَانَهُ أَنْ يتقبل، ثُمَّ جلسنا في هذا المجلس نَعْمُرُ مسجد رسولنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتعليم العلم وطلبه، ومن غدا إلى المسجد لا يريد إلا أن يتعلم خيراً أو يعلمه كان له كأجر حاج تاماً حجته، «مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَنَا هَذَا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا، أَوْ لِيُعَلِّمَهُ، كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، ثبتت بهذا الأحاديث عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنسأل ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يكتب لنا بمجلسنا هذا أجر حاجٍ قد تم حجه، فغُفِرَ ذنبه، وكان جزاؤه الْجَنَّةَ، وأن يكتب لنا أجر المجاهدين في سبيل الله.

﴿معاشر الفضلاء إن الداعي إلى الحق عمومًا وإلى التوحيد خصوصًا ينبغي أن يستحضر دائماً أربع

قواعد قبل آية:

﴿الْأَوَّلَى: قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

فوراثة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من العلماء وطلاب العلم يملكون هداية الدلالة والبيان، فهم هداة الخلق إلى الحق بالدلالة عليه، وبيانه وإزالة الشبهة التي تعوق الوصول إليه، فيا طالب العلم

كن هاديًا إلى الحق، باذلاً ما تستطيع في سبيل ذلك، ولا تحقرن من ذلك شيئاً، ولو أن تنشر مقاطع للعلماء الأثبات في الدلالة على الحق، وبيان الحق.

﴿ **وَالْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْقَوَائِدِ الْقُرْآنِيَّةِ:** قول الله **عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي﴾ [الفصل: ٥٦].

فأنت أيها العبد الداعي إلى الحق الداعي إلى التوحيد لا تملك هداية التوفيق، فهداية التوفيق بيد الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، فإذا دلت الناس على الحق فقد فعلت ما عليك، المطلوب منك: أن توصل الحق إلى أسماع الخلق، لا أن تدخل الحق في قلوب الخلق، فإنك تملك إيصال الحق إلى الأسماع، لكنك لا تملك إدخال الحق إلى القلوب.

﴿ **وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الْقُرْآنِيَّةُ الثَّالِثَةُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ:** فهي قول الله **عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

فإذا اهتدى الإنسان إلى الحق، ودعا إلى الحق بما يستطيع، وقرب الحق إلى الناس بما يستطيع متوكلاً على ربه، متسلحاً بالكتاب والسنة، وما عليه سلف الأمة، فإنه بعد ذلك لا يضره من ضل من الخلق، فلا يضره في دينه، فلا يتضعع من أجل كثرة المخالفين، بل يثبت على الحق كالجبل، فلا يتحرك عن الحق قيد أنملة، ثابتاً على ما يريده الله، وعلى الحق العظيم، ولا يضره ما يقوله المخالفون فيه، فإنه هو الأمة، وهو الذي على الحق.

وليتذكر الداعي إلى الحق: أن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وهو أشرف من دعا إلى الله، وأصدق من دعا إلى الله، وأفصح من دعا إلى الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، لم يستجب له كثير من الناس، بل نابذه بعض عمومته، وبعض أقاربه، وظل يدعو **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** إلى التوحيد والحق ثابتاً على ذلك، صابراً على ما يلقاه، ولم يدخل الناس في دين الله أفواجا إلا في آخر عمره **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، حتى كان ذلك علامة على قرب أجله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.

﴿ **وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الْقُرْآنِيَّةُ الرَّابِعَةُ:** التي ينبغي أن يستصحبها الداعي إلى الحق عموماً وإلى التوحيد خصوصاً؛ فهي فقول الله **عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦].

فلعلك يا رسولنا مُهلكٌ نفسك على آثارهم بسبب عدم إيمانهم بما تقول حُزنًا، وأسفًا، وقهراً على هذا الحال، فلا ينبغي لك ذلك، فالداعي إلى الحق إذا توكل على ربه ودعا إلى الحق بما يستطيع، فلا ينبغي له أن يهلك نفسه بالحزن؛ لأن الناس لم تستجب له، أو لأن أكثر الناس لم يستجيبوا له، بل يفرح بفضل الله عليه، ويفرح بنعمة الله عليه أن الله اصطفاه، اصطفاه للحق واصطفاه بالحق الذي ضل عنه أكثر الناس ولم يهتدوا له.

فهذه قواعد أربع من القرآن الكريم، ما أحوج الداعي إليها حتى يسير في دعوته على صواب، وحتى يثبت على الحق، وحتى لا يؤثر فيه خذلان الناس، نقصاً عن الحق، أو ضيقاً في النفس والقلب قد يضعفه عن سيره إلى الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

ثم يا معاشر الفضلاء، يا من عاهدتم ربكم بإيمانكم أن تستجيبوا لله **عَزَّ وَجَلَّ** وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم، اعلموا علم اليقين أن أعظم ما دعاكم إليه ربكم وما دعاكم إليه رسولكم **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: التوحيد؛ أن تعبدوا الله **عَزَّ وَجَلَّ** ولا تشركوا به شيئاً، وأن تغاروا على حق ربكم **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** على العبيد، وأن يأبى الواحد منكم أن يجعل شيئاً ولو يسيراً من حق ربه لغير ربه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، مهما بلغ ذلك من فضل فلا يصرف شيئاً من العبادة، ولا يدعو، ولا يستغيث، ولا يطلب المدد، ولا ينظر إلا لله **عَزَّ وَجَلَّ**.

فلا يصرف شيئاً من ذلك لا لملكٍ مقرب، ولا لنبيٍّ مُرسَل، ولا لوليٍّ صالح، ولا لأحدٍ من دون الله **عَزَّ وَجَلَّ**، وأن يعبد الله وحده يُشرك به شيئاً، ونحن في درسنا هذا نسعى بفضل الله **عَزَّ وَجَلَّ** إلى وقاية توحيد الموحدين من وسوسة المخالفين، وشبهات المبطلين، وهذا هو المقصود الأصلي من درسنا تبعاً للمقصود الأصلي من الكتاب الذي نشره، ثم نرحم من يريد الحق من الخلق لكن تعوقه الشبهات عن سلوك طريق الحق، بأن نزيل الشبه عنه بعلم، وبيانٍ ودلالةٍ من السنة والقرآن.

ثم نقيم الحجة على المعاند الذي يأبى الحق نصراً للحق وكسراً لأهل الباطل، ومن هنا فإننا نشر كتاباً قد صغر حجمه، وعظم علمه، وكثرت فائدته، وكبرت عائدته، ألا وهو كتاب: (كشف الشبهات)؛ لشيخ الإسلام: محمد بن عبد الوهاب **رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ**، وجزاه عنا وعن المسلمين وعن الإسلام خير الجزاء، وسائر علماء المسلمين.

وكنا قد قرأنا جزءاً كبيراً من هذا الكتاب، وعلقنا عليه بما يُقرب معانيه، ويوضحه، ويكشف حقائقه لكل ذي قلبٍ مريدٍ للحق، ولكل ذي لبٍ قد ألقى سمعه وهو شهيد، ونكمل قراءة ما سطره الشيخ **رَحِمَهُ اللهُ**، ونُعلّق عليه، فيتفضل الابن نور الدين وفقه الله والسامعين يقرأ لنا من حيث وقفنا.

(المتن)

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

قَالَ الْإِمَامُ الْمَجْدِدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** فِي رسالته "كشف الشبهات":
 إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ عُقُولاً، وَأَخَفُّ شُرَكَاءَ مِنْ هَؤُلَاءِ.
 فَاعْلَمْ أَنَّ لَهُؤُلَاءِ شُبْهَةً يوردونها على مَا ذَكَّرْنَا، وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبْهَاتِهِمْ، فَأَصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا.
 وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَكْذِبُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيَكْذِبُونَ الْقُرْآنَ وَيَجْعَلُونَهُ سِحْراً.
 وَنَحْنُ نَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنُصُومُ؛ فَكَيْفَ تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ أَوْلَئِكَ؟!

(الشرح)

(إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ عُقُولاً، وَأَخَفُّ شُرَكَاءَ مِنْ هَؤُلَاءِ)؛ نعم إذا تحققت بما تقدم من أول الكتاب أن فعل الذين يدعون غير الله، ويستغيثون بغير الله، ويطلبون المدد من غير الله، وينادون المدد طالبين ذلك من غير الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وينظرون لغير الله **عَزَّ وَجَلَّ** بمن ينتسبون إلى الإسلام وما عرفوا حقيقة التوحيد: أن فعل هؤلاء يشبهه ويطابق فعل المشركين الذين عاندوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأخرجوه من مكة بسبب ذلك، وقتلهم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمر ربه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وسماهم رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: المشركين، وتوعدهم بالخلود في النار أبداً.

فلو عرفت كل ذلك بما تقدم في الكتاب، ثُمَّ عرفت في خاتمة الشبه المتعلقة بذلك أن شرك هؤلاء المتأخرين أعظم وأقبح من شرك أولئك المتقدمين بأمرين ذكرهما الشيخ، وزدنا عليهما أمرين كما بيناه في الدرس الماضي، فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ عَانَدُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأشركوا

بربهم الَّذِي خلقهم ورباهم بِالنِّعَمِ وقاتلهم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحَّ عَقُولًا وَأَقْرَبَ فِطْرَةً مِنْ هَؤُلَاءِ المتأخرين، من جهة أن أولئك المشركين في زمن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يدعون غير الله في الرخاء، أمَّا إِذَا اشتدت بهم الشدائد، واستحكمت بهم الكربات فإنهم يدعون الله عَزَّ وَجَلَّ مخلصين له الدين.

أمَّا هَؤُلَاءِ فيشركون في الرخاء والشدّة، بل إن شركهم في الشدة أشد، وأعظم فينسبون ربهم، ويتذكرون مخلوقات الضعيفة، إِذَا أوشك أحدهم عَلَى الغرق، وَإِذَا نزلت بأحدهم مصيبة قَالَ: يا فلان، يا ولي الله، وينسى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهم أخف عقولًا، وأقبح شركًا من أولئك، وليس في هذا مدحٌ لأولئك المشركين الَّذِينَ قاتلهم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا فيه بيان سوء حال هَؤُلَاءِ المتأخرين الَّذِينَ ينتسبون إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويعاندون رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما عاند به أولئك المتقدمون.

(فَاعْلَمْ أَنَّ لَهُؤُلَاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبْهِهِمْ، فَأَصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا)؛ ينتقل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا إِلَى نوع جديدٍ من الشبهات، إذ أن النوع المتقدم كله في الشبهات الَّتِي يريد من يطرحها أن ينفي الشبه بين فعل المتأخرين، وفعل المشركين، في زمن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد تبين لنا بُطلان ذلك.

وَذَكَرْنَا لَنَا الشَّيْخُ فِي أَوَّلِ أَنْ لَمْ ثَلَاثُ شُبْهَةٍ هِيَ أَكْبَرُ شُبْهَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا ذَكَرْنَا، شَرَعَ هُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيَانِ الشُّبْهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِنَفْيِ اتِّحَادِ الْحُكْمِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ المتأخرين، وأولئك المشركين في زمن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحكم هو الشُّرْكُ الْأَكْبَرُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَذْكَرُ الْإِخْوَةِ جَمِيعًا أَنَّ كَلَامَنَا هُنَا فِي الْحُكْمِ عَلَى النُّوعِ، وَقَوْلُنَا: إِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ؛ أَي: عَلَى النُّوعِ، أمَّا الْأَعْيَانُ فَلَهُمْ شَأْنٌ آخَرُ يَنْظُرُ بِحَسَبِ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي قَرَّرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ تَقْرِيرًا بَيِّنًا ظَاهِرًا، فَبَيْنَ لَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ وَهِيَ أَنَّ لَكُنْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ سَيَذْكُرُهَا مِنْ أَكْبَرِ شُبْهِ الْقَوْمِ فِي هَذَا الْبَابِ.

(وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَكْذِبُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيَكْذِبُونَ الْقُرْآنَ وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا، وَنَحْنُ نَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنُصُومُ؛ فَكَيْفَ تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ

أُولَئِكَ؛ هذه الشبهة قد يلقيها مَنْ يخالفك في التوحيد، عَلَى سبيل التنزل معك أن فعله خطأ، وأنه يشبه فعل أولئك المشركين الأوائل، فيقول لك: أنا لا أوافقك عَلَى أن الحُكْم عَلَى الصّنفين واحد لما سيذكره، وقد يلقيها موافق لك عَلَى التوحيد، لكن يقول: يا أخي أنا أخالفك في الحُكْم عَلَى هؤلاء بأنهم مشركون، فهؤلاء مسلمون يشهدون أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

✓ وخلاصة هذه الشبهة: كيف يتحد الحُكْم عَلَى هؤلاء وَعَلَى أولئك، وهؤلاء المتأخرون يشهدون أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأن رَسُولُ اللَّهِ، ويقرأون القرآن، بل وكثيرٌ منهم يحفظونه عن ظهر قلب، ويتلونه، ويقرون به، ويعبدون الله بالعبادات المشروعة؛ كالصلاة، والصوم، والحج، بل قد ترى في وجوه بعضهم أثر السجود.

وأولئك المشركون في زمن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يُنْكِرُونَ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ويكذبون رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُنْكِرُونَ القرآن ويصفونه بالصفات القبيحة ككونه سحراً، ولا يعبدون الله بالعبادات المشروعة، وهذا في نظرهم يقتضي عدم اتحاد الحُكْم عَلَى الفعل الذي اشتركوا فيه، أو بمعنى آخر أنهم يقولون: إن الذي جاء بالشهادتين وعبد الله بالعبادات الظاهرة لا يكفر ولا يكفر مهما اعتقد أو فعل، وإِنَّمَا الذي يكفر مَنْ لم يأت بالشهادتين أصلاً.

أو بعبارة أخرى يقولون: إن الحُكْم لا يتحد بين هؤلاء وأولئك لوجود المانع من تكفير هؤلاء المتأخرين، فنقول لهم: ما هو المانع؟ فيقولون: المانع أنهم يشهدون أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وسيجيب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه الشبهة جواباً متيناً بديعاً.

ونُقَدِّم بين يدي ذلك إجمالاً للجواب، فيُجَاب عن هذه الشبهة: بأن نُثَبِّت لهم أن ما ذكره مانعاً من التكفير هؤلاء باطلٌ بإجماع العلماء عموماً، وإجماع صحابة رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصوصاً، بل وبإجماعهم هم يدخلون معنا في الإجماع، وأن هذا المانع من التكفير باطل، إذا وجد سبب التكفير، فُثَبِّت لهم إجماع العلماء عَلَى تكفير بعض مَنْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لوقوعه في مُكْفَرٍ، ولم يمنع ذلك العلماء إجماعاً من تكفيره، وَثُبِّت لهم كذلك: أن صحابة رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يمنعهم ذلك المانع الذي يذكرون من إقامة حق الله عَزَّ وَجَلَّ في المخالفين، بل ثُبِّت لهم هم: أنهم داخلون في هذا الإجماع؛ لأنهم يُكْفِرُونَ من يُكْفِرُهُ العلماء.

❖ **ومن جهة أخرى نقول لهم:** إنكم تُكفرون مَنْ يخالفونكم في هذا الباب الَّذِينَ تسمونهم:

الوهابية، وتسمونهم: أعداء الدين، وتسمونهم: أولياء الشياطين، مع كونهم يشهدون أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ويشهدون أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وتصيح ما ذنبهم بهذا، ويكرر خطبائهم هذا، فلما كفرتموهم مع وجود هذا المانع؛ وهو: أنهم يشهدون أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وإذا بطل المانع اتحد الحُكْم لوجود المقتضي، هذا الأمر الأول.

❖ **ومن وجه آخر:** أن هذا الكلام الذي تقولونه مبني على تفسيركم المنحرف لشهادة أن لا إِلَهَ

إِلَّا اللَّهُ، بحيث تفسرونها بأنه لا قادر على الاختراع إِلَّا اللَّهُ، أو تفسرونه: بأنه لا موجود إِلَّا اللَّهُ.

التفسير الثاني: تفسير أهل الحلول والاتحاد، والتفسير الأول: تفسير الأشاعرة الذي يطبقون

عليه: أنه لا قادر على الاختراع إِلَّا اللَّهُ، فاستقر في وجدانكم بناءً على هذا المعنى أن مَنْ أقر أنه لا قادر على الاختراع إِلَّا اللَّهُ وعبد غير الله لا يكون مُشركًا، وهذا انحرافٌ أنبى على انحراف، وهذا المعنى باطل بلا شك لم يفهمه حتى كبار الكفار في زمن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإن كبار الكفار في زمن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعتقدون أنه لا قادر على الاختراع إِلَّا

الله، ويؤمنون بالربوبية - كما تقدّم - بيانه، والتدليل عليه، لكن لما قال لهم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

﴿قُولُوا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، تَفْلِحُوا»﴾، ما قالوا لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لو كان معنى لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: لا قادر على

الاختراع إِلَّا اللَّهُ لقالوا آمين صحيح، لكنهم قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]، فعرفوا

المعنى الصحيح لشهادة أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وأنه لا معبود بحق إِلَّا اللَّهُ.

فمَنْ صرف شيئًا من العبادة لغير الله لم يأت بحقيقة لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ومن وجه آخر نرد على هذه

الشبهة بأن الأدلة دلت على: أن لشهادة لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شروطًا لا توجد حقيقتها إِلَّا بها، ولا تنفع قائلها

إِلَّا بها، فمَنْ قال أشهد أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حُكِمَ له بالإسلام الحُكْم، أمّا

الإسلام المنجى من النار فلا يكون إِلَّا إذا أتى الناطق بها بشروطها، فمَنْ أتى بهذه الكلمة دخل في

الإسلام، ثم إن ظهر منه إخلالٌ بها ونقضٌ لها حُكِمَ برِدته وكُفِرَ بإجماع الفقهاء.

قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: أجمع كل مَنْ نحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إذا قال أشهد أن

لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به مُحَمَّدٌ حق، وأتبرأ من كل دين خالف

دين الإسلام، وهو بالغٌ صحيح العقل أنه مسلم، فإذا رجع بعد ذلك فأظهر الكفر كان مرتدًا يجب عليه ما يجب على المرتد.

إذا دخل الإسلام: بأن يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمدًا رسول الله، ويثبت له الإسلام المنجي إذا جاء بشروط لا إله إلا الله، فإذا ثبت على ذلك ووافى على التوحيد كان موحدًا مسلمًا ناجيًا، وإذا أتى بمكفر بعد أن شهد أن لا إله إلا الله وأن رسول الله، وانتفت الموانع من كفره فإنه يكفر ويرتد بإجماع العلماء.

❖ **والوجه الأخير في الرد الإجمالي:** أن الايمان بإجماع السلف قول؛ وهو: النطق بالشهادتين، واعتقاد، وعمل، ولا بُدَّ من هذه الثلاثة في حقيقة الإيـمان، ومن لم يأتي بواحدٍ منها كفر. ثم نقرأ كلام الشيخ ونُعلّق عليه.

(المتن)

قال رحمه الله: فالجواب: أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدّق رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وكذّبه في شيء؛ أنه كافر لم يدخل في الإسلام. وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه؛ كمن أقرّ بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة. أو أقرّ بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة. أو أقرّ بهذا كله وجحد الصوم. أو أقرّ بهذا كله وجحد الحج، ولما لم ينقد أناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم للحج؛ أنزل الله في حقهم: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(الشرح)

(فالجواب: أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدّق رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وكذّبه في شيء؛ أنه كافر لم يدخل في الإسلام.)؛ نعم بإجماع أهل العلم: من كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء عند دخوله الإسلام بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم، وصدقه في غيره أنه كافر، حتّى لو أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فلو قال عندما طُلب منه أن يسلم

قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لَكِنِّي لَا أَصْدُقُ بِقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ، أَوْ نُوحٍ، أَوْ آدَمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَصْدُقُ بِمَا بَقِيَ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ قَدْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَعَاشَ مُسْلِمًا فِتْرَةَ مِنَ الزَّمَنِ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا لَا أَصْدُقُ بِشَيْءٍ مِمَّا عَلِمَ هُوَ ثُبُوتَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَأَن يَقُولُ مَثَلًا: أَنَا لَا أَصْدُقُ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، مَعَ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ صَحِيحَةٌ، لَكِن أَقُولُ رَبِّمَا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِالْإِجْمَاعِ.

فَمَنْ كَذَبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ ثَبَتَ عِنْدَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَدَقَهُ فِي غَيْرِهِ يَكْفُرُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَكَذَلِكَ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ وَجَحَدَ بَعْضَهُ)؛ نَعَمْ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ وَجَحَدَ بَعْضَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا، لَوْ قَالَ عِنْدَ الْإِسْلَامِ: أَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لَكِن لَا أَصْدُقُ بِقِصَصِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ كَافِرٌ وَمَا أَسْلَمَ، وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاشَ رَدْحًا مِنَ الزَّمَنِ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَنَا لَا أَصْدُقُ قِصَصَ الْقُرْآنِ، وَأَصْدُقُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِالْإِجْمَاعِ.

(كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَجَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ)؛ أَي: كَانَ مُوَحِّدًا عَقْدًا وَعَمَلًا فَهُوَ لَا يَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللَّهُ، لَكِنَّهُ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ، قَالَ: الصَّلَاةُ مَا هِيَ وَاجِبَةٌ، الصَّلَاةُ لَيْسَتْ فَرَضًا، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، مَعَ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَأْتِي بِمَعْنَاهَا؛ الَّذِي هُوَ: أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللَّهُ، وَيَعْمَلُ بِذَلِكَ، لَكِنَّهُ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِالْإِجْمَاعِ.

(أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ وَجَحَدَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ)؛ نَعَمْ لَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ عَقْدًا وَعَمَلًا فَلَمْ يَصْرِفْ شَيْئًا مِنْ عِبَادَتِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَأَقَرَّ بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ أَعْمَالِنَا وَالرَّكْنُ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، لَكِنَّهُ أَنْكَرَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، قَالَ: الزَّكَاةُ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، الزَّكَاةُ تَبَرُّعٌ، فَمَنْ شَاءَ زَكَى وَمَنْ شَاءَ لَا يُزَكِّي فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

(أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الصَّوْمَ)؛ نَعَمْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ عَقْدًا وَعَمَلًا، وَبِوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَصَلَّى، وَبِوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَزَكَى، لَكِنَّهُ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّوْمِ، قَالَ: الصَّوْمُ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِالْإِجْمَاعِ وَلَوْ

صام، لو كان لا يُفطر يوماً من رمضان، لكن يقول: أنا اعتقد أن الصوم غير واجب فيكفر بإجماع المسلمين.

لاحظوا أنه أتى بالشهادتين، وأتى بالتوحيد عملاً، وأقر بفرضية الصلاة وعمل، وأقر بفرضية وعمل لكنه جحد وجوب الصوم، فإنه كافر بإجماع المسلمين، مع أنه أتى بالشهادتين، وأتى بالصلاة، وأتى بالزكاة.

(أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الْحَجَّ)؛ يعني: لو أقر بالتوحيد وأتى به، وأقر بوجوب الصلاة وعملها، وأقر بوجوب الزكاة وزكى، وأقر بوجوب الصوم وصام، غير أنه جحد وجوب الحج، قال: ما يجب على الناس ولو استطاعوا أن يذهبوا إلى مكة، حتّى لو قال: ما يجب عليهم أن يذهبوا إلى مكة يمكن أن يحجوا في بلادنا، مع استطاعتهم الذهاب إلى مكة فإنه يكون كافراً بإجماع المسلمين.

(وَلَمَّا لَمْ يَنْقُذْ أَنَاسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَجِّ؛ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧])؛ لما زعم بعض أهل الملل كاليهود أنهم مسلمون، كان اختبارهم: بالحج ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فحجوا هيا، فقالوا: إن الله لم يكتب علينا الحج، فقال الله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

جاء عن عكرمة التابعي الجليل من كبار الفقهاء والمفسرين أنه قال لما نزلت: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، قالت اليهود: نحن مسلمون، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَحُجُّوا»، فقالوا: لم يكتب علينا، وأبوا أن يحجوا، فقال الله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، رواه الشافعي في: (الأم) والبيهقي، والفاكهي في: (أخبار مكة)، وسعيد بن منصور في السنن بقرين من هذا، والإسناد إلى عكرمة صحيح، إذاً هذا يا إخوة مُرْسَلٌ صحيح.

فلعل الشيخ يشير إلى هذا، والأمر واضح أنهم اختبروا بالحج، فلما قالوا: إن الحج لم يكتب علينا وجحدوا وجوبه ما كانوا مسلمين، ما كانوا مسلمين والإجماع - كما قلنا - حاصل على هذا.

(المتن)

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الْبَعْثَ؛ كَفَرَ بِالْإِجْمَاعِ، وَحَلَّ دَمَهُ وَمَالَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١].

فَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ؛ فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا؛ زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْأَحْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا. وَيُقَالُ - أَيْضًا - : إِذَا كُنْتَ تُقَرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَجَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْبَعْثَ. وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وَجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَأَقَرَّ بِذَلِكَ، لَا يَجْحَدُ هَذَا، وَلَا تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ - كَمَا قَدَّمْنَا - .

فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ: كَفَرَ وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينَ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ: لَا يَكْفُرُ؟! سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلَ.

(الشرح)

(وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الْبَعْثَ؛ كَفَرَ بِالْإِجْمَاعِ، وَحَلَّ دَمَهُ وَمَالَهُ؛) يعني: لو أن إنساناً أقر بالتوحيد وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وانقاد للتوحيد فلم يصرف شيئاً من العبادة لغير الله، وأقر بوجوب الصلاة وصلى، وأقر بوجوب الزكاة وزكى، وأقر بوجوب الصوم وصام، وأقر بوجوب حج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً وحج، لكنه أنكر البعث؛ قال: الناس إذا ماتوا لا يبعثون، فإنه كافر بإجماع المسلمين حلال الدم والمال.

وكذلك من قال: أنا أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنني لا أشهد أن صالحاً نبي الله، فإنه يكفر بالإجماع.

(كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ؛ فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا؛ زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ؛) نعم قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]؛ يقولون: نؤمن بالله وما نؤمن بالرُّسل، ويقولون: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]؛ نؤمن بالله ونبعض الرُّسل، ونكفر ببعض الرُّسل، ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]؛ حقيقة الكفر موجودة فيهم بسبب هذا الوصف؛ وهو: أنهم يريدون أن يؤمنوا ببعض الرُّسل ويكفرون ببعض الرُّسل.

قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٥١]، فاستحقوا بهذا العذاب المهين، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وهذا إِنَّمَا هو للكفار فإيمانهم ببعض الكتاب وكفرهم ببعض الكتاب كان سببًا لاستحقاقهم الخلود في النار.

فإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضِ الرُّسل وكفر ببعض الرُّسل، أَوْ آمَنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وكفر ببعض الْكِتَابِ فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: أشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وكفر ببعض الرُّسل فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا بِحُكْمِ اللَّهِ، وَلَوْ قَالَ: أؤمن بالقرآن كله إِلَّا سورة الإخلاص، فشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَقَالَ أؤمن بالقرآن كله إِلَّا سورة الإخلاص فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا.

بل والله لو قَالَ: أؤمن بالقرآن كله إِلَّا قول الله في المعوذات: قل، فإنه ليس من القرآن فهو الكافر حَقًّا بِحُكْمِ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، فإذا عرفنا الإجماع عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ مع وجود المانع الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ؛ وهو: أنهم يشهدون أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ عرفنا بطلان قولكم من أصله.

(وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْأَخْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا)؛ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى بَيَانِ التَّوْحِيدِ لِلنَّاسِ، وَكَانَ يُرَاسِلُ النَّاسَ حَتَّىٰ إِلَىٰ آحَادِهِمْ، وَلَهُ رِسَائِلُ شَخْصِيَّةٌ رَحِمَهُ

الله فيها علم غزير، ومنها مراسلات إلى بعض أهل الأحساء، أحد أهل الأحساء أرسل للشيخ رسالة يستشكل، وفيها شبه، فأجاب الشيخ عنها.

(وَيُقَالُ - أَيْضًا - : إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَجَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ حَالِلُ الدِّمِّ وَالْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ)؛ نعم نقول لهم: هل تقرّون أن من أتى بالشهادتين وجحد وجوب الصلاة كافرٌ بالإجماع أو لا، فإن قالوا: لا نُقرّ شهدوا على أنفسهم بالجهل الفاضح، فإن العلم بهذا مستفيض لا شك فيه ونقيم عليهم الحجة بالإجماع، وإن قالوا: نُقرّ بهذا ونعتقد هذا، ولا شك أنهم سيقولون هذا.

(فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ)؛ نعم التوحيد أعظم الفرائض على الإطلاق، وهو أول ما دعا إليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

← يا إخوة التوحيد متى فرض؟

فرض في أول البعثة في أول لحظة في البعثة، أليس كذلك؟ بلى والله.

← طيب الصوم متى فرضت؟

بعد الهجرة إلى المدينة، فأيهما أعظم؟ التوحيد أعظم من الصيام بالإجماع، ولا يكون الإنسان مسلمًا أصلًا إلا إذا أتى بالتوحيد، فهو أصل الإسلام وكان فرضًا من أول البعثة ولا شك. فكيف تقولون: إن من جحد وجوب الصوم مع نطقه بالشهادتين يكفر، ومن جحد توحيد العبادة الذي هو أعظم توحيد، الذي اتفق عليه الرسل جميعًا لا يكفر؛ لأنه أتى بالشهادتين، هذا التفريق جهل عظيم، وهو ليس من باب التفريق بين المتماثلات، مع كون التفريق بين المتماثلات قبيحًا، فهو أقبح من ذلك، وهو أشد من ذلك، كما هو ظاهر.

(فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ: كَفَرَ وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ: لَا يَكْفُرُ؟! سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلَ)؛ الله أكبر ما أمتن هذا الكلام، وما أمتن هذا الجواب، وعلى كل حال خلاصة الكلام أن نقول: إن العلماء مجمعون على تكفير من أتى بمكفر وإن كان ينطق بالشهادتين.

لو جاءنا إنسان وقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، لكن الحج غير واجب على من يستطيع إليه السبيل، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، يكفر بالإجماع، فبطلت هذه الشبهة من أصلها، وهي - كما قلنا -: أن النطق بالشهادتين مانع من تكفير من نطق بالشهادتين، نقول: هذا باطل بإجماع العلماء، ثم الشيخ سيتقل إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لعلنا نقف عند هذه النقطة، ونكمل إن شاء الله في الدروس القادمة، نحن إن شاء الله عز وجل نستمر في شرح كتاب: (كشف الشبهات) حتى نُنهيهِ، ثم أيضًا سنشرح الملاحق التي ألحقها الشيخ جزاه الله خيرًا بهذا الكتاب لأهمية ما فيها، ولا سيما الكلام عن حديث: الأعمى، فإنه قد أعمى الكثيرين عن الحق، وقادهم إلى الباطل، وظنوا أنه حق، سنناقش كل هذا إن شاء الله ونبينه بالعلم، والبراهين من غير تجاوز للحق.

أسأل الله عز وجل أن يتقبل من الجميع، وأن يشرح صدورنا للهدى، وأن يرزقنا الثبات على التوحيد والسنة، وأن يجعلنا خدامًا للكتاب والسنة حتى نلقاه.
والله تعالى أعلى وأعلم.
وصلّى الله على نبيّنا وسلّم.

